تقرير الاستقرار المالي العالمي

المخاطرة، والسيولة، وصيرفة الظل: كبح الإفراط مع تشجيع النمو

أكتوبر ٢٠١٤

ملخص الفصل الثاني

يصف هذا الفصل النمو والمخاطر والاستجابات التنظيمية المرتبطة بنظام الظل المصرفي – الوسطاء الماليون أو الأنشطة المالية التي تنطوي عليها الوساطة الائتمانية خارج النظام المصرفي المنظم، ومن ثم تفتقر إلى شبكة أمان رسمية.

وتوجد أكبر نظم الظل المصرفية في الاقتصادات المتقدمة، حيث تشير مقاييس صيرفة الظل في تعريفها الأضيق إلى حالة من الركود، بينما تشير المقاييس الأوسع نطاقا (التي تضم الصناديق الاستثمارية) إلى استمرار النمو منذ الأزمة المالية العالمية. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، كان نمو نظام الظل المصرفي قويا إلى درجة تجاوزت معدل نمو النظام المصرفي التقليدي.

وعلى الرغم من أن نظام الظل المصرفي يتخذ أشكالا بالغة الاختلاف عبر البلدان وداخلها، فإن نموه يرتكز على بعض العوامل الدافعة الرئيسية التي يشترك فيها الجميع؛ فغالبا ما يكون تشديد التنظيم المصرفي ووفرة السيولة، بالإضافة إلى الطلب من المؤسسات الاستثمارية، حافزا للأنشطة غير المصرفية. ولا تزال البيئة المالية الحالية في الاقتصادات المتقدمة حافزا لنمو صيرفة الظل. وتوضح مؤشرات عديدة في تلك الاقتصادات انتقال بعض الأنشطة – مثل الإقراض إلى الشركات – من البنوك التقليدية إلى القطاع غير المصرفي.

ويمكن أن يقوم نظام الظل المصرفي بدور مفيد كعنصر مُكمِل للنظام المصرفي التقليدي عن طريق التوسع في إتاحة الائتمان أو عن طريق دعم السيولة في الأسواق، وتحويل آجال الاستحقاق، وتقاسم المخاطر. لكن هذا النظام كثيرا ما يواجه مخاطر مشابهة للمخاطر المصرفية، مثلما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن نقص البيانات يحول دون إجراء تقييم شامل لصيرفة الظل، فإنه يبدو أن مساهمة هذا النظام كبيرة في المخاطر النظامية المحلية التي تتعرض لها الولايات المتحدة، بينما تبدو مساهمته أقل بكثير في منطقة اليورو والمملكة المتحدة.

وفي هذا الصدد، يواجه صناع السياسات تحديا يتمثل في الاستفادة القصوى من نظام الظل المصرفي مع الوصول بمخاطره النظامية إلى الحد الأدنى. ويحث هذا الفصل صناع السياسات على معالجة التوسع المستمر في التمويل خارج الحدود التنظيمية، وذلك من خلال منهج أشمل للتنظيم والرقابة يركز على كل من الأنشطة والكيانات ويولي اهتماما أكبر للمخاطر النظامية. غير أن البداية ينبغي أن تكون بسد الفجوات الكبيرة في البيانات، لأن هناك ندرة في معظم البلدان حتى في المعلومات الإجمالية المتعلقة بكثير من الأنشطة.

تقرير الاستقرار المالي العالمي

المخاطرة، والسيولة، وصيرفة الظل: كبح الإفراط مع تشجيع النمو

أكتوبر ٢٠١٤

ملخص الفصل الثالث

هناك توافق عام في الآراء على أن إفراط البنوك في المخاطرة ساهم في وقوع الأزمة المالية العالمية. وبنفس درجة الأهمية كانت ثغرات الإطار التنظيمي الذي فشل في منع المخاطرة المفرطة. وهناك إصلاحات جارية لزيادة تعزيز الإطار التنظيمي، وإعادة اتساق الحوافز، وتشجيع السلوك الحذر من جانب المصرفيين. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الهوامش الوقائية من رأس المال والسيولة والتأثير على الحوافز التي تحدو بالمصرفيين إلى الإفراط في المخاطرة. وفيما يتعلق بهذه الحوافز، يجري استحداث تدابير لتعزيز حوكمة المخاطر وضمان ارتباط ممارسات الأجور بمستوى المخاطر التي يُقْدِم عليها المصرفيون.

ولضمان فعالية هذه الإصلاحات وتجنب أي نتائج غير مقصودة منها، يجب أن تكون قائمة على فهم شامل لدوافع المخاطرة في البنوك. ويهدف هذا الفصل إلى المساهمة في هذا الفهم من خلال استقصاء تجريبي يربط المقاييس المختلفة لأداء البنوك ومخاطرها بخصائص الحوكمة وإدارة المخاطرة وممارسات الأجور وهياكل الملكية.

وتوضح النتائج المستخلصة أن البنوك غالبا ما تكون أقل إقداما على المخاطر إذا كان أعضاء مجالس إدارتها مستقلين عن إدارة البنك التنفيذية. ولا يوجد ارتباط دائم بين مستوى التعويضات التي يحصل عليها كبار المسؤولين المصرفيين ومدى إقدامهم على المخاطرة. وكلما زاد الأجر المرتبط بالأداء الوظيفي طويل الأجل كان الإقدام على المخاطرة أقل. وبالإضافة إلى ذلك، يغلب على البنوك الإقلال من المخاطرة إذا كانت حصة كبيرة فيها مملوكة لمؤسسات. وكما هو متوقع، فإن فترات الضغط المالي الشديد تؤدي إلى تعديل بعض هذه الآثار لأن الحوافز تتغير عندما يقترب البنك من مرحلة العجز عن السداد.

وفي ضوء هذه النتائج، يوصي هذا الفصل بتدابير على مستوى السياسات، بعضها يثيره الحوار الحالي بشأن السياسات ولكنه لم يخضع للتحقق التجريبي حتى الآن. وتضم هذه التدابير مزيد من الاتساق الملائم بين تعويضات كبار المسؤولين المصرفيين ومستوى المخاطرة (بما في ذلك تعرض الدائنين المصرفيين للمخاطر)، وتأجيل دفع بعض التعويضات، والنص على إمكانية استردادها. وينبغي أن تكون مجالس إدارات البنوك مستقلة عن إدارتها التنفيذية، كما ينبغي أن تنشئ لجانا معنية بالمخاطر. وينبغي أن تضمن الأجهزة الرقابية فعالية إشراف مجالس الإدارة على المخاطرة في البنوك. كذلك ينبغي النظر في تمثيل الدائنين إلى جانب المساهمين في مجالس الإدارة. وأخيرا، تعتبر الشفافية عاملا حاسما في تحقيق المساءلة وفعالية الانضباط السوقي.